مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السابع / الجزء(2) - جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

تواجد الشركات الصينية في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر و أداء خدمات خلال الفترة 2003-2015

La présence des entreprises chinoises en Algérie entre investissement étranger direct et prestation de service sur la période 2003-2015

أ. حمزة زكريا / أ.د. نادية شطاب، جامعة عنابة،الجزائر.

تاريخ التسليم:(2017/01/23)،تاريخ القبول:(2017/06/01)

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية، من خلال، خاصة، تحليل الاستثمارات خلال الفترة 2003-2015. بالإضافة إلى توريد الخدمات في مجال البناء والبنية التحتية، الدراسة بينت أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يبرز بشكل كبير في قطاع المحروقات، أين تجسدت عدة عقود شراكة بين شركة سونطراك و شركات بترولية صينية، إلا أن هناك ضعف للتواجد الصيني في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر،

والذي يعتبر قطاع جد هام لتنويع الاقتصاد، والذي يفترض تدعيمه من خلال توطين الشركات الإنتاجية الصينية في هذا القطاع، خاصة وأن الاقتصاد الصيني في أوج التحول.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر،أداء الخدمات، توطين الشركات، تدويل الشركات الصينية.

le résumé:

Cet article vise à étudier la nature des relations économiques sino-algériennes à travers, particulièrement, l'analyse de l'investissement sur la période 2003-2015. Au-delà, des prestations de services réalisées dans les infrastructures et la construction, l'analyse montre que l''investissement direct chinois apparait exclusivement dans le secteur des hydrocarbures où de nombreux contrats de partenariat entre e l'entreprise Sonatrach et les compagnies chinoises sont réalisés. La faible présence de la Chine dans le secteur de l'industrie manufacturière en Algérie, secteur essentiel à la diversification de l'économie, est désormais à combler par la délocalisation des entreprises chinoises manufacturières vers ce secteur, d'autant que l'économie chinoise est en pleine reconversion..

Mots clé : l'investissement étranger direct, prestation de service, délocalisation des entreprises, internationalisation des entreprises chinoises.

مقدمة:

لقد ظلت العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا محدودة لمدة طويلة من الزمن، لكن التطور الصناعي للصين ورغبتها في المحافظة على نسبة مرتفعة من النمو، بالإضافة إلى احتياطي الصرف الكبير الذي تحوزه، سمح لها بإحداث تغيير في إستراتيجيتها. فالحاجة إلى المواد الأولية و الرغبة الصينية في تنويع مواردها الطاقوية، بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة لسلعها، أدى بها إلى تبني إستراتيجية خاصة باتجاه القارة الإفريقية، فنشاط الشركات الصينية في إفريقيا يرتكز أساسا على بنك التصدير والاستيراد Exim Bank، وعلى بنك التنمية الصيني China Développement Bank اللذان يعتبران المسئولان عن تمويل المشاريع في الدول النامية (Corkin,2011,p 232)، و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات أهمها القروض مقابل الموارد الطبيعية « prêts contre ressources » ، و يسمى في بعض الأحيان النموذج الأنغولي « Le modèle Angolais».

لقد ارتفع حجم التبادلات التجارية بين الصين و إفريقيا بوتيرة جد متسارعة منذ سنة 2000 حتى سنة 2015، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية نحو القارة الإفريقية، فهي في تزايد و لكن يبقى حجمها ضعيف مقارنة بالمناطق الأخرى بالعالم، حيث تمثل هذه الاستثمارات الأجنبية نحو إفريقيا ما نسبته 2.9 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في العالم سنة 2014 (Pairault, 2015, p 07)، وقد استفادت منها تقريبا جميع دول القارة الإفريقية. تندرج هذه الاستثمارات في إطار التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا، فالصين تدخل السوق الإفريقي عن طريق قدرتها على تلبية حاجات البلدان الإفريقية لتنافسية سلعها و التي تكون في متناول المستهلك الإفريقي من حيث السعر، وكذلك من خلال مساهمتها في تنمية الناتج الداخلي الخام لبعض البلدان، و في هذا السياق يمثل المغرب العربي للصين سوق كبيرة تقدر بحوالي 150 مليون مستهلك (Lafargue, 2008, p 07).

بالنسبة للتبادلات التجارية بين الجزائر و الصين، فقد كانت ضعيفة نوعا ما قبل 10 سنوات، لكن منذ سنة 2013 أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى كممون للجزائر – بعدما كانت تحتل فرنسا هذه المرتبة لمدة طويلة من الزمن -، حيث تجاوزت التبادلات التجارية بين البلدين 8.35 مليار دولار سنة 2015 مقابل 6.9 مليار دولار سنة 2011، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي أكثر من 40% (ministère algérien du commerce extérieur 2013).

إن العلاقة بين البلدين لا تنحصر فقط على المستوى التجاري بل امتدت كذلك إلى مجال الاستثمارات، حيث نلاحظ استثمارات الشركات الصينية في الجزائر تقريبا في جميع المجالات، وهنا يجب التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالمعنى الحقيقي وبين أداء الخدمات Les prestations de »

«services، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية يعبر عن:" استثمارات تشمل وتعكس المصلحة الدائمة و السيطرة على كيان مقيم في أحد الاقتصاديات. و يعرف أيضا على أنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، و يمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي عدة أشكال كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج و التملك حيث يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى المؤسسات على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة" (OCDE, 2003, p 263).فيما يخص عملية أداء الخدمات، فهي محصورة فقط في قطاع البناء و الأشغال العمومية و البنية التحتية ، أما بالنسبة لتعريف التمويل من النوع الأنغولي، فيعتبر أداء خدمات مقابل الموارد الطبيعية على عكس تقديم الخدمات مقابل عائد مالي معين، و من ثم فان عقود الخدمات لتوريد البنية التحتية مستبعدة من إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها لا تأخذ شكل امتياز و الذي يعني الحاجة إلى جذب رؤوس الأموال لتحقيق المشروع (Pairaurlt, 2013, p 27).

و في هذا السياق تتناول هذه الدراسة التساؤل التالي: ماهي طبيعة استثمارات الشركات الصينية المتواجدة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015 ؟

و للإجابة عن التساؤل السابق تم تقسيم البحث إلى 03 أقسام، حيث يتناول القسم الأول الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القارة الإفريقية، أما القسم الثاني فسيتطرق إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في الجزائر، و القسم الأخير خصص لتحليل الاستثمارات الجزائرية في مجال البناء و الأشغال العمومية و تطوير البنية التحتية من طرف الشركات الصينية (أداء خدمات).

أولا:الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القارة الإفريقية: إن جغرافية الاقتصاد العالمي الجديد تبين تعاظم التواجد الصيني سواء في القارة الإفريقية بصفة عامة أو في الجزائر بصفة خاصة، وذلك على جميع المستويات، حيث لم يقتصر تواجد الشركات الصينية بالقارة في قطاع البناء والأشغال العمومية (أداء الخدمات) فقط، و إنما تعداه إلى مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في قطاع المحروقات و المناجم، حيث قامت الصين بالدخول في شراكات مع العديد من الشركات الإفريقية وذلك بهدف ضمان تموينها بمختلف الموارد الطاقوية والمواد الخام و تنويع مصادرها، فعلى عكس الاستثمار في مجال البناء والأشغال العمومية على شكل أداء خدمات، تظهر شركات صينية في مجال الصناعات الاستخراجية أو في مجال الصناعات التحويلية على الرغم من أن حجمها متواضع إلا أنها في تزايد كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 01: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى القارة الإفريقية 2005-2015 (مليون دولار)

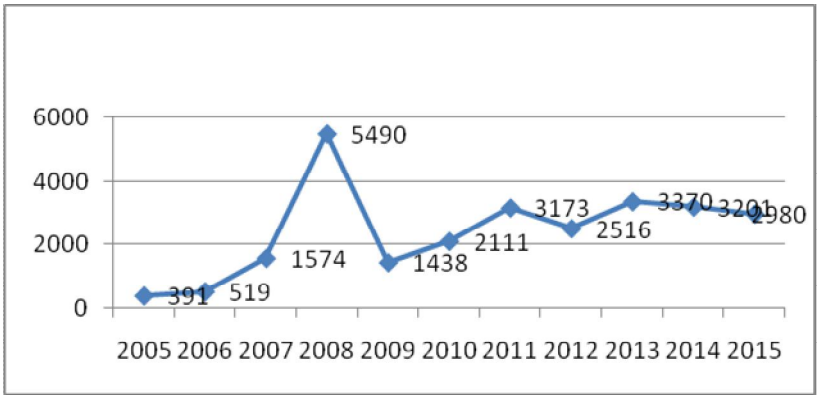

Source : Calculs par les auteurs à partir des statistiques du bureau national des statistiques de chine http://www.stats.gov.cn/english 01/04/2017

من خلال الشكل يلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني نحو إفريقيا قدر بحوالي 0,391 مليار دولار سنة 2005، و هو ما يعادل نسبة 3.18% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في العالم، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بالنظر لحجم التبادلات التجارية بين الطرفين و لعدد الشركات الصينية المتواجدة في القارة. يلاحظ كذلك أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى سنة 2008 في تزايد مستمر وبوتيرة متسارعة نوعا ما لتقدر بحوالي 5,49 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بحوالي 14 مرة مقارنة بسنة 2005، و ترجع هذه الزيادة إلى مجموعة الاتفاقيات الثنائية بين الصين و إفريقيا في ظل منتدى التعاون الصيني الإفريقي منذ سنة 2000(**www.focac.org**)، بالإضافة إلى صدور الكتاب الأبيض لسنة 2006 و الذي عزز بدوره هذه الاتفاقيات على جميع المستويات. لقد مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في إفريقيا سنة 2008 ما نسبته 9،81 % من إجمالي الاستثمار الصيني في العالم، و تمثل أكبر نسبة تم تسجيلها حتى سنة 2015، و لكنها انخفضت مباشرة وبوتيرة جد متسارعة إلى نسبة 2،54 % سنة 2009، أي بانخفاض يقدر بحوالي4 مليار دولار و ذلك تأثرا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والركود الذي عرفه الاقتصادي العالمي. هذا الانخفاض لم يدم طويلا حيث اتجهت الاستثمارات الأجنبية الصينية نحو الارتفاع مرة أخرى، و قدرت بحوالي 3.12 مليار دولار سنة 2013، أي بنسبة 3.12 % من إجمالي الاستثمارات الصينية بالعالم، و لكن تباطؤ معدل النمو الصيني في السنوات الأخيرة أدى إلى تراجع الطلب الصيني على المواد الطاقوية والمواد الخام،

بالإضافة إلى انهيار بورصة الصين نهاية سنة 2014، و هو ما أدى أيضا إلى انخفاض الاستثمارات الصينية المباشرة مرة أخرى نحو إفريقيا إلى ما نسبته 2 %، و هو ما يقدر بحوالي 2.98 مليار دولار بالنسبة لسنة 2015، و تعتبر هذه الأخيرة النسبة الأضعف مقارنة بالتدفقات الصينية نحو مختلف المناطق الأخرى في العالم، حيث تعتبر آسيا المنطقة المفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية سنة 2015، حيث مثلت نسبة 74.4 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصينية، أي بمبلغ يقدر بحوالي 108.35 مليار دولار، وذلك راجع إلى التقارب التكنولوجي بين الصين و الدول الآسيوية الأخرى، تليها أمريكا اللاتينية بنسبة 8.6 %
(12.6 مليار دولار)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة و الرابعة كل من أمريكا الشمالية و أوربا بنسبة 7.4 و 4.9 %(10.72 و7.12 مليار دولار) على التوالي، وتأتي القارة الإفريقية في المرتبة الأخيرة بنسبة 2 %(2.98 مليار دولار).

إن الهدف الأساسي من تواجد الشركات الصينية بالقارة الإفريقية هو ضمان تموين اقتصادها بالمواد الطاقوية والمواد الخام للمحافظة على مستويات نموها الاقتصادي المرتفعة، لهذا يلاحظ توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية بنسبة أكبر لقطاع المحروقات و المناجم، بمعنى آخر، تكون الاستثمارات الأجنبية الصينية مركزة أكثر في البلدان الإفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، حيث استقطبت غانا على سبيل المثال، الحصة الأكبر من الاستثمارات الصينية لسنة 2015 بمبلغ إجمالي يقدر بـ 283.22 مليون دولار، حيث أكثر من نصف إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في القارة الإفريقية لسنة 2015 موزعة بين 07 بلدان رئيسية هي: غانا، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، الجزائر، أوغندا. و نجد أن غانا تحتل الصدارة بنسبة 9.51 % من إجمالي الاستثمارات، تليها كل من كينيا و جنوب إفريقيا بمبلغ 281.81 و 233.17 مليون دولار(9.46، 7.82 %) على التوالي (تم حساب النسب المئوية من طرف الباحثين).

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الجزائر:الجزائر كغيرها من باقي الدول الإفريقية، تطورت علاقتها مع الصين، و يلاحظ ذلك بعمق من المنظور التجاري، حيث انتقلت التبادلات التجارية بين الطرفين من حوالي 0.74 مليار دولار سنة 2003 إلى 8.35 مليار دولار سنة 2015، لتحتل الصين خلال هذه السنة المرتبة الأولى كأول ممون للجزائر بمبلغ صادرات يقدر بحوالي 7.5 مليار دولار) (bureau nationale des statistiques de chine 2016، بعدما كانت فرنسا تحتل هذه المرتبة لعدة سنوات. و لم تنحصر العلاقات الجزائرية الصينية في التبادلات التجارية فقط، بل تطورت إلى عمليات توطين للشركات الصينية لمختلف فروعها في مجال الاستثمار، فبالنسبة لاستقطاب الجزائر للاستثمارات

الأجنبية المباشرة الصينية لسنة 2015، تحتل الجزائر المرتبة السادسة إفريقيا، بقيمة 210.57 مليون دولار، بعد كل من غانا (283.22 مليون دولار)، كينيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، الكونغو، بقيمة(281.83، 233.17، 226.32، 213.71 مليون دولار) على التوالي، حيث يقدر مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في هذه البلدان حوالي النصف بالنسبة للقارة الإفريقية. منذ سنة 2007، سعت الصين إلى تنويع استثماراتها بالجزائر، وأحد أهم القطاعات الذي ركزت عليه هو قطاع السيارات، فعلى المستوى التجاري، عرفت السيارات الصينية نجاحا و إقبالا كبيرا من طرف المستهلك الجزائري و ذلك لثلاثة عوامل رئيسية : التكلفة الرخيصة، الطلب الاستهلاكي القوي، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على القروض الاستهلاكية في تلك الفترة. و بالتالي كانت هناك محاولة صينية لنقل صناعة السيارات للجزائر بعد التأكد من وجود سوق واعدة ، ففي سنة 2008 تم الاتفاق بين الجزائر و الصين على خلق منطقة تعاون صناعية وتجارية صينية في الجزائر، وتحديدا بمستغانم غرب الجزائر متخصصة في تجميع السيارات،

وطرفا الاتفاق هما الشركتين الصينيتين Jiangling Motors Corporation و Jiangxi Coal Corporation Group و الشريك الجزائري مجمع معزوز، حيث كان يهدف الاتفاق إلى إنتاج 50000 وحدة خلال 5 سنوات (Liste, Kolster, Fundani, 2012, p 10) .

في نفس الفترة كذلك تم الاتفاق على مشروع بقيمة 100 مليون دولار بين الشركة الصينية XISHAN و الشركة الجزائرية GM Trade لإنشاء مصنع تجميع سيارات بسطيف ليبدأ نشاطه في سنة 2009 بإنتاج 11000 وحدة بمختلف أنواع السيارات وخلق 4000 منصب شغل. إلا أن الاتفاقيات السابقة ألغيت بعد عام من ذلك إثر تصريح وزير الصناعة في جانفي 2009 بأن الجزائر مهتمة أكثر بجذب الشركات التي تقوم بالتصنيع وليس التجميع فقط (Liste,Kolster, Fundani, 2012, p 14).

و حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012، كانت هناك زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية منذ سنة 2005 باتجاه إفريقيا، و خاصة الجزائر، حيث حازت على 15 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية في إفريقيا لسنة 2007 مقابل 10% سنة 2003.

وبالرغم من أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت أساسا في قطاع الطاقة، إلا أن نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية تبقى ضعيفة. ولقد أبرز كذلك هذا التقرير الاهتمام المتزايد للشركات الصينية بالتواجد في الجزائر خاصة عبر خلق فروع بهدف تسهيل الولوج إلى الأسواق الأوروبية نظرا لاتفاقيات التجارة التفضيلية التي تربط جميع دول شمال إفريقيا (ماعدا ليبيا) بالاتحاد الأوروبي، فكل السلع المصنعة بالمنطقة تصدر نحو الاتحاد الأوروبي مستفيدة من التفضيلات الجمركية

و هذا ما يمنح للمستثمرين الصينيين حافزا أكبر بخلق مصانع بالمنطقة. لكن هذا الاهتمام بخلق فروع إنتاجية في الجزائر لم يجسد على أرض الواقع بالرغم من أن الجزائر تتوفر على ميزات نسبية منها خاصة انخفاض أسعار الطاقة(بنزين، غاز، كهرباء) وانخفاض كذلك سعر صرف الدينار مما يرفع تنافسية المنتجات الموجهة للتصدير(Chettab, 2015).

التواجد الصيني في الجزائر كاستثمار أجنبي مباشر حقيقي يلاحظ بصفة معتبرة في قطاع المحروقات، و هذا في سياق سعي الجزائر منذ سنة 2000 إلى زيادة اكتشاف و تطوير حقول البترول مع التوجه إلى تنويع التكنولوجيا و الشركاء بغض النظر عن الشركاء التقليديين(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا...). تعتبر سنة 2002 السنة الحقيقية لبداية الشراكة الجزائرية الصينية في مجال المحروقات، و تبرز هنا الشراكة بين الشركة الصينية SINOPEC و شركة سونطراك لزيادة

وتطوير استخراج البترول الخام EOR (récupération assisté du pétrole) من حقل زرزايتين بعين أميناس، في نفس السنة كذلك تم إمضاء عقد من نوع مفتاح في اليد مع فرع تابع لشركة سينوباك بقيمة 525 مليون دولار (75% الشركة الأجنبية و25 % مساهمة سونطراك). كذلك تم إمضاء عقد أخر مع شركة سينوباك بمساهمة تقدر بحوالي 41 مليون دولار تضمن بذلك الحق في اقتسام الإنتاج لمدة 20 سنة عن طريق فرع لها يتمثل في شركة Shengli oil field Company. بالنسبة لسنة 2004 نجد شراكة بين فرع آخر لشركة سينوباك هي شركة SIPEPC و شركة سونطراك للبحث و استخراج البترول في ضواحي وادي مية بورقلة (Pairault, Fachqoul, 2014, p70) .

على غرار شركة سينوباك نجد شركة صينية أخرى وهي CNPC حيث مضت هذه الأخيرة عقد سنة 2003 مع سونطراك عن طريق فرع من فروعها و المتمثل في شركة CNODC لبناء مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة تكرير 600000 طن في العام، حيث تساهم الشركة الصينية بنسبة 70 % من تكلفة المشروع أي حوالي 350 مليون دولار في إطار عقد BOT (Construire, Exploiter et Transférer) لمدة 25 سنة، و في نفس السنة تم بين هذا الفرع و شركة سونطراك إمضاء عقد يتمثل في تطوير و استخراج حقل البترول في ضواحي توات بأدرار (Pairault, Fachqoul, 2014, p 72) .

يمكن اعتبار أن التعاون بين الصين و الجزائر منطقي بالنظر إلى حاجة الصين المتزايدة إلى شراء المحروقات للحفاظ على معدلات نموها، وحاجة الجزائر إلى بيع المحروقات لزيادة مداخيلها من العملة الصعبة، ومن ثم فان هذا التعاون بينهما يتسم بالعقلانية ولو أن أهدافهما ليست نفسها أو متقاربة بالكامل. فبين سنوات 2000 و2008 مثلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصينية نحو الجزائر في قطاع المحروقات ما نسبته 4 %، غير أن التواجد الصيني في مجال المحروقات يبقى أقل من الشركاء

الأساسيين للجزائر مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية و اسبانيا، حيث يمثلون أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع بنسبة 57 % (Pairault, 2013, p 35) ، لكن يلاحظ أنه بين سنوات 2011 و2013 تغيرت الموازين، حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية إلى 2.8% مقارنة بسنة 2009 أين كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية الصينية تقدر بحوالي 6.1 %، كذلك بالنسبة لكل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا(11.7،18.1، 3.7 % على التوالي)(وزارة الطاقة و المناجم 2014) و لكن يبقى دائما التواجد الصيني ملحوظا في هذا المجال. إذا تم مقارنة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الواردة إلى الجزائر و دول المغرب العربي، يلاحظ أنه منذ سنة 2003، تم تسجيل تطورات ضئيلة جدا إلى كل من تونس، المغرب، ليبيا و موريتانيا مقارنة بالجزائر حتى سنة 2015 كما يبينه الشكل التالي:

الشكل 02: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية إلى دول المغرب العربي2003-2015

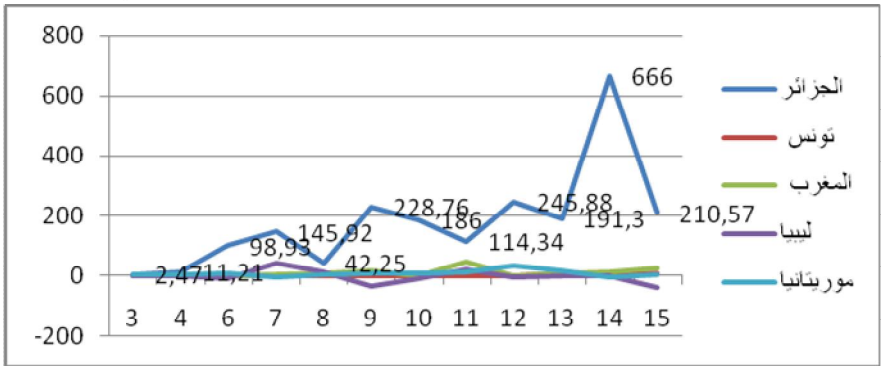

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة التجارة الصيني
http:// french.mofcom.gov.cn 05/04/2017

بالنسبة للجزائر تمثل سنة 2003، كبداية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية ، حيث عرفت تطورات معتبرة إلى أن بلغت 191.30 مليون دولار سنة 2013 و انتقلت إلى 666 مليون دولار سنة 2014، و من ثم تقدر نسبة استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية مقارنة بدول المغرب العربي خلال سنة 2014 نسبة 98.23 %، لتسجل سنة 2015 انخفاضا شديدا حيث بلغت 210.5 مليون دولار فقط و هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول عالميا.

ثالثا: الشركات الصينية كموردة خدمات في الجزائر«Prestation de service»: بعد أن مثلت الصين شريك تجاري مهم لدول شمال إفريقيا، امتد تواجدها إلى توريد البنية التحتية، إلا أن تواجدها في قطاع الصناعات التحويلية يبقى ضعيفا نسبيا(Liste, Kolster, Fundani, 2012, p 13). بالنسبة

للجزائر و مع ارتفاع عوائد المحروقات، منذ سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إتباع ثلاث مخططات للإنعاش الاقتصادي، أوله برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بقيمة 07 مليار دولار، بالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بقيمة 156 مليار دولار، وأخيرا المخطط الخماسي 2010-2014 بقيمة 286 مليار دولار، و قد هيمن تطوير مشاريع البنية التحتية بجميع أنواعها (طرق، موانئ، مطارات، سكنات.....) على نسبة كبيرة من الأموال المخصصة للبرامج السالفة الذكر والتي تراوحت نسبتها ما بين 50 % إلى 70%، و قد حازت شركات البناء والأشغال العمومية الصينية حصة كبيرة من المشاريع المنجزة والتي هي قيد الانجاز حاليا (Valerie, 2006, p 22).

الشركات الصينية تملك أفضلية من ناحية التكاليف مقارنة بالشركات الفرنسية على سبيل المثال، و التي تكلفها الاستثمارات 50% أعلى من العرض الصيني و بنفس المواصفات تقريبا، و هو ما يفسر تركز الاستثمارات الصينية في الجزائر في مجال البناء و الأشغال العمومية (Valerie, 2006, p 07). فبين توريد الخدمات و الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم التطرق في بعض الأحيان إلى النموذج الأنغولي، و الذي يعني تسديد مستحقات خدمات الشركات الصينية على شكل موارد طبيعة، و هذا الأمر لا ينطبق على الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة تصدر المحروقات نحو الصين، و هنا تكمن العلاقة الخاصة بين الجزائر و الصين(Chettab, 2014)، مما جعل الجزائر الوجهة الأولى المفضلة للصين في القارة الإفريقية سنة 2015، فالتواجد الصيني بالجزائر يعتبر ظاهرة مميزة، و حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية لسنة 2012، فازت 50 مؤسسة صينية بعقود بناء بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 20 مليار دولار، و هو مبلغ معتبر، يضع الجزائر كأكبر سوق إفريقي بالنسبة لشركات البناء الصينية و أحد أهم الأسواق بالعالم(Lafargue, 2008, p2) .

يوضح كذلك التقرير أن هذه العقود تخص خاصة بناء المساكن بتكلفة منخفضة بالإضافة إلى بناء شطرين من الطريق السيار شرق-غرب، وتبرز في هذا السياق الشركة الصينية State China CSCEC Construction Engineering corporation التي قامت ببناء العديد من المنشات مثل فندق الشيراطون بالجزائر، كما قامت كذلك ببناء العديد من البنية التحتية المدنية و الصناعية مثل المركز الإستشفائي بوهران، و كذلك توسيع مطار الجزائر و إنهاء المقر الجديد لوزارة الخارجية. أما الشركتين الصينيتين CITIC-CRCC قامتا ببناء الشطرين للطريق السيار شرق غرب بمبلغ يقدر بحوالي 6,2 مليار دولار(Lafargue, 2008, p4).

تمثل عقود العمل بين الشركات الصينية و بلدان المغرب العربي في الفترة 2003– 2011 ما نسبته 7.5% من رقم الأعمال الذي حققته الصين في العالم و هذا دائما في قطاع البناء و الأشغال العمومية،

و هو ما يمثل أيضا 24.1 % من إجمالي ما حققته في إفريقيا. بالنسبة لبلدان المغرب العربي، حازت الجزائر على نسبة 68,4 % من رقم الأعمال، تليها ليبيا بحوالي 20,8 % في المرتبة الثانية،
و حسب دراسة لبنك التنمية الإفريقي لسنة 2011، فازت الصين بـ 80 % من عقود البنية التحتية في الجزائر و التي أصبحت من أكبر الأسواق بالنسبة للصين بالخارج في ما يخص تنمية و تطوير البنية التحتية (Castel, Mejia , Kolster, 2011, p 5).

تعتبر الجزائر أول بلد إفريقي مستقبل لخدمات الشركات الصينية بنسبة 14.3%(بمبلغ يقدر بـ 51.4 مليار دولار) خلال الفترة 2003-2015 و تأتي بعدها أنغولا بنسبة 13.9 % (Annuaire statistique de la Chine). هذا النوع من الاستثمار و الذي تعكف على تجسيده الشركات الصينية لا يمكن اعتباره استثمار أجنبي مباشر، لأنها لا تصبح لا مالكة و لا حتى صاحبة حق في هذه البنية التحتية، و هذا حسب تعريف المؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر. فالمعطيات المتوفرة في وزارة التجارة تظهر وجود 784 شركة صينية مسجلة في السجل التجاري في أواخر جويلية 2013 (104 شخص طبيعي و680 شخص معنوي)، والوكالة الوطنية الجزائرية لتطوير الاستثمار تظهر وجود 22 مشروع استثمار صيني الأصل في الفترة 2002 حتى 2011، و بالنسبة لنفس الفترة، يظهر موقع وزارة التجارة الصيني وجود 64 شركة صينية حصلت على رخصة الاستثمار في الجزائر (يصبح الرقم 84 إذا مددنا الفترة حتى 31 جويلية 2013)، و إذا تم التدقيق في نشاط هذه الشركات نجد ثلثها فقط يقوم باستثمار أجنبي مباشر أي بنسبة 26.9 % فقط (Pairault, 2014, p 112) ، حيث تقدر قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية الإجمالية نحو الجزائر منذ سنة 2003 حتى سنة 2015 حوالي 2.4مليار دولار مقابل أكثر من 50 مليار دولار بالنسبة لتوريد الخدمات في قطاع البناء و الأشغال العمومية، و هنا نلاحظ الفرق الكبير بين نوعي الاستثمارات الصينية في الجزائر، كما يبينه الشكل التالي:

شكل03: طبيعة استثمارات الشركات الصينية في الجزائر 2003-2015 (مليار دولار)

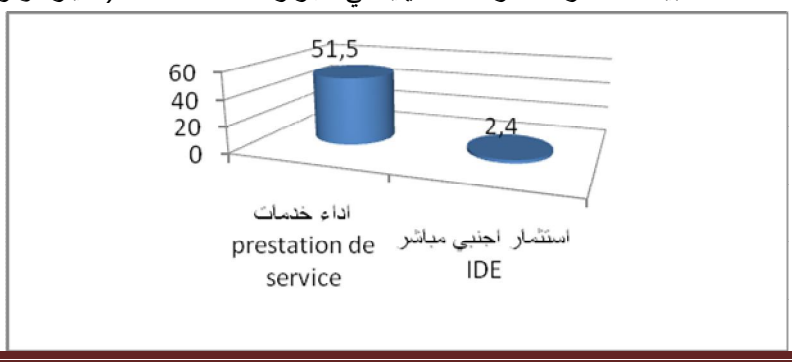

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة الصينية http://french.mofcom.gov.cn 08/04/2017

و من ثم نجد أن الشركات الصينية التي تعبر حقيقة عن استثمار أجنبي مباشر حقيقي، مقتصرة في قطاع المحروقات فقط، و فيما يخص الشركات الصينية الأخرى في مجال أداء خدمات، يمكن ملاحظة أنه لا يوجد تحويل لرؤوس أموال من الصين إلى الجزائر لتجسيد المشاريع، بل الجزائر تستقبل خدمات و تعمل على تسديدها عن طريق تحويل أموال إلى البنوك الصينية، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يعني استقطاب لرؤوس أموال من الخارج بامتلاكها على الأقل 10 في المائة من رأس مال المشروع.

الخاتمة:

العلاقة بين الجزائر والصين هي علاقة خاصة و مختلفة مقارنة بعلاقة الصين بباقي الدول الإفريقية، فالجزائر لا تبحث عن دعم مالي أو تبحث عن تمويل مشاريعها بانتهاج النموذج الأنغولي " قروض مقابل الموارد الطبيعية"، بل تقوم بتمويل مشاريعها بالاعتماد على عوائد المحروقات، و من ثم الجزائر تبحث عن تحويل المعرفة و التكنولوجيا بهدف تنمية اقتصادها و تنويعه عن طريق خلق فروع لشركات أجنبية في مجال الإنتاج. التواجد الصيني في الجزائر انحصر بصفة كبيرة في مجال البناء و الأشغال العمومية (bâtiments et travaux publics)، فالشركات الصينية في هذه الحالة تعتبر كشركات مقاولتية، تقوم ببناء سكنات أو مرافق عمومية..... بالمقابل الجزائر تقوم بالتسديد عند الانتهاء من الأشغال، فليس هناك تحويل أموال من الصين إلى الجزائر للقيام بالمشاريع، بل الجزائر تقوم بالتسديد عن طريق تحويل الأموال إلى الصين أو إلى بنوك أخرى، ويلاحظ ذلك بالنسبة لجميع الأشغال التي تقوم بها الشركات الصينية في هذا المجال كالطريق السيار شرق-غرب أو المسجد الكبير بالعاصمة، ففي هذه الحالة الصين لا تصبح لا مالكة و لا صاحبة حق عند انتهاء المشروع

وبالتالي لا تصنف هذه المشاريع ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالشركات الصينية التي تنشط في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة يكون تواجدها محصورا في قطاع المحروقات فقط،أين يكون هناك تحويل للأموال من الصين إلى الجزائر للدخول في شراكة بنسبة معينة كما رأينا سابقا الشراكة بين شركة سونطراك و SINOPEC أوCNPC.

يبقى من الضروري استدراك الوضعية الحالية بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية الجزائرية وبناء علاقة تعاون جديدة مع الصين و التوجه إلى قطاع الإنتاج، فهذا التوجه جد مهم، لأن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط إلى حد كبير بتحولات نمط النمو الصيني حاليا و الذي يتمثل في رفع

مستوى إنتاجها من جهة، وانخفاض طلبها على المواد الأولية من جهة أخرى و الذي يؤثر على الجزائر باعتبارها مصدرة للمحروقات، فارتفاع نسبة النمو في الصين خلال السنوات السابقة، أدى إلى ارتفاع أجور العمال، الذي أثر بدوره سلبا على تنافسية الشركات الصينية من حيث السعر

وبالتالي إلى تراجع صادراتها، مما أدى بالصين إلى توطين بعض من شركاتها بآسيا، ومن الممكن التوجه إلى الجزائر شرط أن يتوفر المناخ الاستثماري الملائم لتشكيل منطقة محفزة ومستقطبة لتوطين للشركات الصينية بالجزائر.

قائمة المراجع :

- François Lafargue, « Nouveaux acteurs économiques en mediterranée.la chine en Afrique du nord »,IEMed,2008, www.iemed.org/anuari/2008/farticles/f68.pdf
- Janvier Liste, Jacob Kolster, Nono Matondo-Fundani, « Investissements chinois et création d'emplois en Algérie et en Égypte », Note économique,2012.
- Lucy Corkin, « L'Exim Bank à Luanda Modèle angolais ? », Outre-Terre 2011/4 (n° 30), p. 227-239.p 229
- Nadia Chettab, « De l'Euro-Afrique à la Sino-Afrique: menaces ou opportunités pour les activités industrielles et commerciales en Algérie », Communication présenté le 10 décembre 2015 à l'institut français, Annaba.
- Niquet Valerie. « La stratégie africaine de la chine », Http: //www ifriorg/fils/politique étranger/ PE 2 2006 niquet PDF.
- Nadia Chettab, « L'Afrique et les locomotives économiques du sud : état et perspective» Communication présenté in Journée d'études « Bandung 60 ans après : Quel bilan ? », Université de Paris I Panthéon-Sorbonne.le 27 juin 2014
- OECD (2003), OECD Economic Outlook, n°73, 2003/1, 263 p., www.oecd-ilibrary.org/econo mics/ oecd-economic-outlook-volume-2003-issue-1_eco_ outlook-v2003-1-en
- Statistiques du commerce extérieur pour l'année 2013 disponibles sur le site du ministère algérien du Commerce extérieur, - www.mincommerce.gov.dz/fichiers13/statcomext2013fr.pdf.
- Thierry Pairault. China's economic presence in Algeria. https://halshs.archives-ouvertes.fr/UMR-CCJ. 2015. <halshs-01116295>
- Thierry Pairault. « Les entreprises chinoises sous la tutelle directe du gouvernement illustrées par leur investissement en Afrique ». Revue de la régulation. Capitalisme, institutions, pouvoirs, Association Recherche et régulation, 2013, 1er semestre / Spring 2013 (13), p27.

- Thierry Pairault, Karima Fachqoul 2014,« l'Algérie et la diplomatie pétrolière de la chine », article publié dans l'ouvrage « Chine- Algérie : une relation singulière en Afrique », Riveneuve édition 2014.
- Thierry Pairault, « Entreprises chinoises en Algérie », article publié dans l'ouvrage « Chine- Algérie : une relation singulière en Afrique », Riveneuve édition 2014. p.105-117
- Vincent Castel, Paula Mejia et Jacob Kolster, « les BRIC en Afrique du nord : les enjeux sont-ils en train de changer ? », Note analytique trimestrielle pour l'Afrique du nord.2011.
-Annuaire statistique de la Chine [diverses années] à http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/ 25/03/2017
- bureau nationale des statistiques de chine (BNSC) (http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata) 01/04/2017
- forum de coopération chine Afrique www.Focac.org 28/03/2017
ministère du commerce de la république populaire de chine - - http://french.mofcom.gov.cn/ 08/04/2017